تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة

د. المرسي السيد حجازي *

SUMMARY

the common market is an advanced level among the various levels of economic integration between a set of countries. Despite all the solid and firm basics that were available to the Arab world countries in order to achieve the economic integration, however the fact of working towards enhancing such integration hasn't reached the level of the peoples' ambitions in our Arab world and it hasn't gone beyond the resolutions that were taken in the Arab summits without any activation or execution regardless the fifty years that have passed since the foundation of the Arab Countries League, the decades that went by since the ratification of the treaty of Arab Economic Unity in 1957 and the project of the Arab Common Market in 1964. Such failure in achieving an Arab economic integration induces us to the necessity of deducing lessons and examples; why did other economic unities succeed while our Arab experience has met only failures? This study shows that one of the major factors that hindered the activation and success of the Arab experience is the non-existence of an efficient political will to accomplish the integration and this is due to the fact that the Arab masses were caused to be absent from participating in designing, drawing and enhancing the experiences of economic integration. Another fact was that the narrow country interests were given priority over the national or regional interests in addition to the economic dependence on the occidental countries and, particularly, the United States of America whose obvious and illegitimate siding with Israel has resulted - and still is - in dumping the Arab world in a state of political and security instability and conducting the resources of the Arab region far from the achievement of a national Arab security and welfare. Moreover, one of the obstacles for the Arab economic integration is the absence of effective coordination between the various Arab countries and the reserves made by some of them regarding a large number of articles and provisions. A new era of Arab economic integration started with the ratification of the "Agreement of facilitating and developing the commercial exchange between the Arab countries" in 1981 and the ratification of the executive program for the foundation of an Arab free trade zone which constitutes a preliminary serious step towards the achievement of Arab economic integration. Maybe the people in charge of the Arab economies would learn from the previous experiences that respecting the economic, political and other rights of the Arab human being is the right entrance towards making the Common Arab work successful.

* أستاذ الاقتصاد العام ورئيس قسم المالية العامة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

المقدمـــــة

السوق المشتركة هى أحد أشكال (أو درجات) التكامل الاقتصادي بين مجموعات الدول، تلتزم الدول الموقعة على اتفاقيتها بكل ما يلي:

١- إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية على البضائع وطنية المنشأ بين الدول الأعضاء (وفق قواعد يتفق عليها لتحديد صفة المنشأ الوطني) .

٢- وضع تعريفة جمركية موحدة للدول الأعضاء تجاه الدول غير الأعضاء .

٣- وأخيرا توفير حرية الانتقال الكاملة لعناصر الإنتاج (كالعمل ورأس المال والموارد الاقتصادية) بين الدول الأعضاء دون أية ضرائب جمركية أو قيود كمية.

ويأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا متدرجة تبدأ بالمنطقة الحرة، التي يتم فيها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية (كالحظر أو حصص الاستيراد) على البضائع وطنية المنشأ بين الدول الأعضاء، فإذا أضفنا إلى تلك الدرجة من التكامل وضع تعريفة جمركية موحدة للدول الأعضاء إزاء الدول الأخرى أصبح لدينا اتحاد جمركى، وبالسماح بتحرك عناصر الإنتاج بحرية بين دول الاتحاد الجمركي يصبح لدينا سوق مشتركة. تتحول السوق المشتركة إلى اتحاد اقتصادي إذا قمنا بتوحيد التشريعات والنظم والسياسات الاقتصادية الوطنية والخطط والبرامج الإنمائية، وتنسيق القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) وتوحيد أسعار ورسوم المرافق العامة وربط هياكل التنمية الأساسية بها، وإقامة هيئة قضائية عليا مشتركة لتسوية المنازعات التجارية وتتم، في هذه الحال، إدارة الاتحاد بواسطة مؤسسة عليا Supranational Institution . وأخيرا فإن أعلى درجة للتكامل الاقتصادي هو الاتحاد النقدي والذي يشتمل إضافة إلى الاتحاد الاقتصادي توحيدا للعملة وللبنك المركزي والاحتياطي النقدي والسياسة المالية.

والآن ، لعله من المفارقات الواضحة أن فكرة إقامة السوق المشتركة قد ظهرت في كل من أوروبا والدول العربية في آن واحد تقريباً، وبينما نجحت التجربة في أوروبا وتجاوزت مرحلة السوق فعلا في عام ١٩٩٢وانتقلت إلى المرحلة الأعلى للتكامل وهو الاتحاد النقدي، والعملة الواحدة "اليورو"، لم تنجح بعد التجربة العربية في إنشاء

السوق بل تراجعت إلى درجة أقل من درجات التكامل الاقتصادي وهى محاولة إنشاء منطقة للتجارة الحرة أملا في اكتمالها في بداية عام ٢٠٠٥ , رغم أن العرب جميعا يدركون أن لهم ميزات اقتصادية كبيرة حيث تحتوي أراضيهم معظم ثروات العالم الطبيعية والبشرية

أصبح في حقيقته جهاداً اقتصادياً، وضرورة للبقاء في عالم تسود فيه القوة فوق القوانين الدولية وفوق حقوق الإنسان خصوصا إذا كان هذا الإنسان عربيا أو مسلما.

بعد هذه المقدمة سيتناول البحث النقاط التالية :

١. تاريخ وأهمية السوق العربية المشتركة.

٢. مدى نجاح تجربة السوق العربية المشتركة وأسباب تعثرها.

٣. الخلاصة والتوصيات.

تاريخ وأهمية السوق العربية المشتركة

ترجع فكرة إقامة السوق العربية المشتركة إلى عام١٩٦٤ عندما عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، التابع للجامعة العربية اتفاقية ذات برنامج زمني اشتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية الأخرى. وأطلق على تلك الاتفاقية "اتفاقية السوق العربية المشتركة"، انضمت أربع دول للسوق في عام ١٩٦٥وهى مصر وسوريا والأردن والعراق، وبعد اثنتى عشرة سنة أخرى انضمت ثلاث دول أخرى هى: ليبيا واليمن وموريتانيا عام١٩٧٧، وخلال تلك الفترة كانت السوق العربية المشتركة في حقيقتها وجوهرها منطقة تجارة حرة، ولم تتطور الى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة. ولكن على الرغم من ذلك فقد حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية لتلك الدول، ثم ظلت السوق قائمة حتى عام ١٩٨٠ حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل، فتوقفت الدول الأخرى في السوق العربية المشتركة عن تطبيق الاتفاقية المعقودة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية. وفي عام ١٩٩٨ أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف

تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود ذات الأثر المشابه بدءا من عام ١٩٩٩ ،ولكن لم تنجح هذه المحاولة أيضاً

لماذا السوق العربية المشتركة ؟

أصبح التكامل الاقتصادي العربي وقيام السوق العربية المشتركة قضية حياة ومصير للأمة العربية وسبيلا للتضامن والوحدة من أجل العزة والسيادة ورفع مستوى المعيشة لأبنائها، وللخروج من التبعية الاقتصادية والسياسية في ظل عالم التكتلات الاقتصادية الكبيرة والعولمة السريعة . وتلخص بواعث هذا التكامل الاقتصادي فيما يلي:

١. ضرورة التحدث باللغة التي يفهمها العالم اليوم وهى لغة القوة الاقتصادية والبالغ تأثيرها في العلاقات الدولية وتحقيق المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة بين الدول العربية والتي تعد أكثر أهمية من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي يراد للعرب إحلالها محل التكتل الاقتصادي العربي (ومنها الشراكة مع أوروبا والشرق أوسطية). إننا نحتاج إلى تطوير ودفع العلاقات العربية نحو التكامل وليس إلى مجرد التعاون حتى تكون ركيزة أساسية لبناء القوة الذاتية والأمن القومي العربي حتى يمكن التفاوض مع التكتلات الاقتصادية العالمية (منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وغيرها) من موقع القوة. ذلك أن الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية يمكن أن يحقق نوعين من الوفورات الاقتصادية: وفورات الحجم الكبير Economies of scale ووفورات النطاق الكبير Economies of scope ويتحقق النوع الأول عند الاندماج بين مؤسسات تمارس النشاط نفسه، بينما يتحقق النوع الثاني عند الاندماج بين منشآت ذات أنشطة متنوعة مترابطة .

هذه الوفورات تتحقق في جوانب المشروع المختلفة الفنية والتسويقية والإعلانية والمالية مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج في المتوسط وزيادة المقدرة التنافسية للمنتج. فـ واقع أن تجاوز قيد الحجم الصغير للمنشآت الاقتصادية والمالية التي يغلب عليها الطابع العائلي (حتى ولو كانت مسجلة كشركات مساهمة) هو أمر أساسي في إعادة هيكلة الاقتصاد العربي سواء في مجال الأنشطة الصناعية

والتجارية أو المالية كالبنوك وشركات التأمين وسيسد هذا بدوره الثغرة القائمة في مجال البحوث والتطوير حيث تعجز الوحدات الإنتاجية القطرية عن إقامة وحدات يعتد بها في مجال البحث والتطوير والتكنولوجي .

٢- انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية World Trade Organization WTO ومحاولات البعض الآخر للانضمام وما يترتب على ذلك من الالتزام بالمعاملة الممنوحة للدول الأكثر رعاية Most Favorable Nation لأى دولة عضو في منظمة التجارة العالمية (مثال ذلك إذا خفضت مصر الضريبة الجمركية على العطور الفرنسية في اتفاقية ثنائية بين مصر وفرنسا ، تلتزم مصر بمنح هذه الميزة تلقائيا على واردات العطور من أى دولة أخرى عضو في منظمة التجارة العالمية. والاستثناء يكون فقط في حال ما إذا أعطت مصر مزايا ضريبية لدول تشترك معها في اتفاقيات تجارية تفضيلية جماعية كمنطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، تعفي مصر، حينئذ، من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية للدول الأخرى حتى وان كانت منضمة إلى منظمة التجارة العالمية، ويزيد هذا بالطبع من قوة المفاوض العربي مع منظمة التجارة العالمية

٣- اقتناع الدول العربية بأهمية السوق المشتركة مع الالتزام بتنفيذ بنود منظمة التجارة العالمية وتفعيل أدوار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في معالجة مشكلات أعباء الديون الخارجية على البلدان النامية وحركة التبادل والتعامل بالعملات الأجنبية، وأيضا نتيجة بروز ظاهرة الاندماج الاقتصادي بين الشركات الدولية الكبرى في شتى القطاعات الاقتصادية (عولمة الاقتصاد) مما يجعل فرص نجاح الاقتصاديات الصغيرة في عالم الكيانات العملاقة محدودة .

٤- اتجاه كثير من الاقتصاديات العربية نحو السوق الحرة والخصخصة، كما تتمشى القوانين العربية للاستثمار مع الإطار الدولي الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية سواء في إطار منظمة التجارة العالمية (اتفاقية إجراءات الاستثمار الدولية المتعلقة بالتجارة أو في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف للاستثمار). وتتضمن الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية تنظيما كاملا بالحقوق والضمانات

والحوافز للمستثمر العربي، ولا يتعارض هذا مع ما هو موجود في منظمة التجارة العالمية، وأخيرا فإن تحسن مناخ الاستثمار في الوطن العربي سيزيد تدفق الاستثمارات العربية المهاجرة نتيجة للأزمات الدولية والخسائر التي أصيبت بها تلك الاستثمارات في الخارج .

٥- إن الاقتصار على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لن يحقق التكامل الاقتصادي العربي، ولن يستقطب مزايا التكامل، بل سيركزها في الدول ذات الطاقات الإنتاجية الكبيرة على حساب الدول الأخرى، وعلى العكس تكثف السوق المشتركة من القواسم المشتركة بين الدول وتوسع من قاعدة المشاركة التكاملية بما تشتمل عليه من تحرير حركة عوامل الإنتاج، وتوزيع مكاسب ومزايا التجارة بصورة أكثر عدالة بين أطراف السوق، وتحسين سوق العمالة العربية وزيادة مستوى الاعتماد المتبادل interdependence بين الدول العربية .

تقييم لتجربة السوق العربية المشتركة

امتدت فترة السوق العربية المشتركة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٧٧ بوجود أربع دول فقط هى مصر والأردن وسوريا والعراق، ثم انضمت ليبيا واليمن وموريتانيا في عام ١٩٧٧ قبل أن تتوقف السوق المشتركة في عام ١٩٨٠ لتعاود محاولة إحيائها مرة أخرى في عام ١٩٩٨ وحتى الآن .

والحقيقة أن عدم انضمام كثير من الدول العربية إلى السوق العربية المشتركة خلال الستينات والسبعينات يرجع إلى أن تلك السوق في حقيقتها لم تكن مشروعاً بل كانت قراراً من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والذي استخدم السوق المشتركة كآلية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، فكان يشترط انضمام الدولة الراغبة في السوق إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وأن تسمح بحرية انتقال العمال ورؤوس الأموال بينها وبين دول الاتفاقية، مما جعل الدول منخفضة الكثافة السكانية تتخوف من تغيير تركيبتها السكانية، بما يتضمنه من مخاطر سياسية واجتماعية. كما كانت القرارات في تلك الاتفاقية يتم اتخاذها بأغلبية الثلثين، وليس بالإجماع ، كما كان الحال في السوق الأوروبية المشتركة في بداية تكوينها، مما جعل

العديد من الدول العربية تخشى الانضمام خوفاً من إلغاء الهوية والخصوصية الوطنية .

خلال تلك الفترة وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بتفعيل السوق المشتركة بين الدول الأعضاء وما ترتب على ذلك من زيادة واضحة في حجم التجارة البينية خلال تلك الفترة مقارنة بفترة ما قبل إنشاء السوق. إلا أنه وبعد مرور أربعين عاما على البدء بتطبيق اتفاقية السوق المشتركة ونتيجة للظروف المختلفة التي مرت بها التجربة، لا يمكن القول سوى أن حلم السوق العربية المشتركة لا يزال يداعب خيالات المفكرين والسياسيين ورجال الأعمال والمواطنين، وذلك على الرغم من أن العالم كله يتجه نحو التكتلات الكبيرة. ذلك أن متابعة أداء الدول العربية اقتصاديا تبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي لها جميعا قد انخفض من ٣,٥٪ من أجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام ١٩٩٢ إلى ٢,٥٪ عام ٢٠٠٠، كما تعادل التجارة العربية فقط ٢,٧٪ من إجمالي التجارة العالمية. ويصل حجم التجارة العربية البينية إلى ٨,٥٪ من مجموع التجارة العربية (مقابل ٦٠٪ بين دول الاتحاد الأوروبي)، وفي الوقت نفسه تصل نسبة التجارة العربية الأوروبية إلى ٧٥٪. كما تعاني الدول العربية في مجموعها من فجوة غذائية تصل إلى ١٢,٤٪ من حاجتها إلى الغذاء كما يعاني ٦٣٪ من العرب مشكلة الفقر، وتعاني ٧٥٪ من نساء العرب من الأمية وذلك كله في عصر الألفية الثالثة. كل ذلك على الرغم من الإمكانات الواسعة للمشروعات المشتركة في المجالات الزراعية والصناعية والخدمية المختلفة، ولذا لا يمكن سوى الإقرار بأن تجربة السوق العربية المشتركة لم تنجح حتى الآن .

ما هي أسباب تعثر تجربة السوق العربية المشتركة ؟

يمكن تقسيم تلك الأسباب إلى ثلاث مجموعات تتعلق بكل من الدول الأطراف ، والاتفاقية ومجمل العمل العربي المشترك على النحو التالي :

أولا : أسباب تتعلق بالدول الأطراف :

تتمثل هذه الأسباب في الصعوبات السياسية والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول:

١. الصعوبات السياسية:

أ- لعل من أهم هذه الصعاب هى فقدان وضعف الإرادة السياسية المساندة للتكامل لدى العديد من الدول العربية، وتغلب النظرة القطرية على النظرة القومية. وفي هذا المجال يؤكد الدكتور "رمزي زكي" في مقدمة كتابه الاعتماد على الذات "أنه لا يمكن الحديث عن اقتصاديات الوطن العربي؛ ولكن يمكن الحديث عن اقتصاديات دول عربية، ذلك أنه لا توجد آليات لوحدة الاقتصاد العربي على أرض الواقع، وأن الأداء الاقتصادي لهذه الدول يأتي من منظور قطري ضيق، لا يضع المصلحة القومية العربية في الاعتبار". كما يوضح اقتصادي آخر: " أنه لم يكن ثمة إرادة سياسية كافية لتحقيق نتائج كبرى للعمل العربي المشترك ، ونتيجة لذلك ساد الاقتناع لدى الرأى العام العربي بأن التناقض بين الأقوال والأفعال يمثل حالة طبيعية ، وبالتالي شاع عدم الاكتراث بالعمل العربي المشترك ، ونتيجة لذلك لم تنفذ ٨٠ ٪ من قرارات الجامعة التي اتخذت بالإجماع " .

ب- ضعف فاعلية القرار السياسي وانعدام روح الالتزام به من جانب الدول المعنية ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى تغييب الجماهير العربية عن المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية (ومنها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة) . ولعل ذلك يطرح قضية بالغة الأهمية وهى غياب الديمقراطية ، فغالبية النظم السياسية في الدول العربية لا تؤمن بالديمقراطية ، فكثيراً ما تتم مصادرة الحريات ، وتنتهك حقوق الإنسان العربي بدءاً من حقه في التعبير ، إلى حقه في العيش الكريم ، ومن الطبيعي أن يترتب على غياب الديمقراطية صعوبة إنجاح أى عمل عربي مشترك . وفي هذا المجال يتفق الكثيرون على أن النظام الرسمي العربي (كل الدول العربية والجامعة العربية والتكتلات الإقليمية العربية) يتحمل المسؤولية ، وأن العالم العربي يحب دائماً إلقاء المسؤولية على الغير ، ولما كانت الشعوب العربية في معظمها مغيبة عن صنع القرار ، فإن عدم نجاح التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أمر يتحمله صناع القرار في العالم العربي ، والحقيقة هى أن صناع القرار في العالم العربي يجب أن يدركوا أن الاقتصاد أهم

من السياسة ، وأن السياسة ينبغي أن تكون في خدمة الاقتصاد ، لتكون هناك ديمقراطية عربية قادرة على إنقاذ الوضع العربي .

ت- الانعكاسات السلبية الضارة للتقلبات في العلاقات السياسية بين الدول العربية على الاعتبارات التجارية والاقتصادية وعلى التكامل الاقتصادي العربي ، إضافة إلى ما شهدته الدول من حروب وقيام دولة إسرائيل كعنصر عدم استقرار دائم للمنطقة . ومن الجدير بالذكر أن هذه التقلبات أصبحت أكثر عنفاً وقوة بعد أن أصبحت قيادة النظام العالمي تخضع لقيادة منفردة ، لا تخفي أطماعها في ثروات المنطقة ، ولا في إعادة خريطتها السياسية والاقتصادية ، ولذلك نرى المشروعات الإقليمية الواحدة تلو الأخرى تطرح علينا لتذويب هوية المنطقة ، وإضعاف الدور الاقتصادي للبلدان العربية الإسلامية في هذه المخططات بحيث لا يعدو دورنا فيها عن دور المورد للمواد والسلع الأولية ، بينما تبقى أسواقنا مفتوحة على مصراعيها للسلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالية من البلدان الأوروبية والأمريكية ، مع إعطاء العدو الصهيوني دوراً بارزاً ومحورياً على الصعيد الاقتصادي .

٢- الصعوبات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

أ- اختلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية: ويتضح ذلك جليا من اعتمادها في معظمها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع لا تستطيع أن تدفع معدلات التنمية في الأجل الطويل، أو تحقق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير، واستمرار هذا الاختلال حتى بعد مرور نصف قرن من الحرب الثانية، وخفض هذا من معدلات التنمية الاقتصادية بالدول العربية غير البترولية. ويتضمن ذلك افتقار الدول العربية إلى القوى الديناميكية اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية الإنتاجية، أو ما يسمى بالمقدرة على التحول Capacity to transfer.

ب- يضاف إلى ذلك أن الهياكل الاقتصادية العربية أقرب ما تكون بدائل، وليست مكملة لبعضها البعض، فإذا ربطنا بين المصالح الاقتصادية لكل دولة عربية، وضعف المقدرة على التحول لتبين لنا أن تلك الهياكل تدعو إلى التفكك لا إلى

التكامل.

ج- وخلال فترة السوق العربية المشتركة من الستينات وحتى الآن اختلفت الأنظمة الاقتصادية العربية فيما بينها بالنسبة لتوجهاتها إلى السوق، وما صاحبها من سياسات اقتصادية، أدت إلى التنافر والتنافس. ففي الخمسينيات ساد الفكر الاقتصادي الحر مع السماح بدرجة من التدخل الحكومي، أما في الستينات فقد تحول العديد من الدول العربية نحو الاشتراكية وظهرت فكرة التخطيط الاقتصادي، واحتفظ البعض الآخر بالنظم الرأسمالية الحرة، وفي السبيعنات والثمانينات ظهرت عودة نحو نظام الاقتصاد الحر، وأخيرا حدث انقلاب كبير في التسعينات نحو نظام السوق الحر. وهكذا نجد أن الأيديولوجيات الثنائية والاختلافات الجذرية قد عرقلت تجربة السوق المشتركة في الماضي، وبنفس المنطق يمكن القول إنه في التسعينات وما بعدها ربما يحقق التوجه نحو السوق الحر والخصخصة نجاحا لتجربة التكامل الاقتصادي العربي في شكل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى عام ١٩٨٨ .

ث- ومن الصعاب الاقتصادية الهامة اختلاف الظروف الاقتصادية ومستويات المعيشة بين الدول العربية اختلافا كبيرا. حيث تتواجد في آن واحد مجموعة من الدول ذات كثافة سكانية كبيرة مع مستوى دخل منخفض للفرد (مصر، السودان، اليمن) ودول ذات كثافة سكانية قليلة ودخل مرتفع للفرد (دول البترول) وترتب على هذه الثنائية الاقتصادية النتائج التالية:

بالنسبة لهيكل الاستهلاك :

استفادت الدول ذات الكثافة السكانية العالية من سياسة الإحلال محل الواردات وحققت وفورات اقتصادية، في حين لم تستطع ذلك الدول ذات الأعداد المحدودة والدخل المرتفع، بسبب ارتباط استهلاكها بالواردات من الدول المتقدمة في أوروبا وأميركا. ويعني هذا أن مكاسب التكامل الاقتصادي العربي قد حقق وفورات في تكاليف الإنتاج للمجموعة الأولى من الدول ولم يتحقق نفس الشيء للمجموعة الثانية.

بالنسبة لفوائض رؤوس الأموال العربية

تدفقت رؤوس الأموال العربية إلى الخارج من مجموعة الدول البترولية فحظيت بها البنوك ذات السمعة المرموقة، في شكل ودائع وفي أحيان أخرى استثمرت في الأوراق المالية الأجنبية أو العقارات أو مشروعات إنتاجية وتجارية في العالم العربي. وهكذا كان للحسابات الاقتصادية البحتة على المستويات القطرية دور أهم من القومية العربية وما يرتبط بها من تكامل اقتصادي. ولعل السبب وراء ذلك هو أن الضمانات التي حوتها تلك الاتفاقيات الاقتصادية لا يمكن أن تواجه مهما بلغت قوتها مخاطر التقلبات السياسية أو التعديات على الحقوق الخاصة من قبل بعض الحكومات العربية .

بالنسبة لفائض اليد العاملة في عدد كبير من الدول العربية

كان من الطبيعي أن يأمل فائض العرض العمالي في الدول منخفضة الدخل الفردي كمصر والسودان واليمن في أن تيسر له الحركة إلى البلدان العربية مرتفعة الدخل، وذلك في إطار التقاليد والتاريخ المشترك للامة العربية، وخصوصا أنه لقرون عديدة هاجرت أعداد مرتفعة من البلدان الصحراوية العربية إلى بلدان زراعية خصبة ذات دخل مرتفع على رأسها مصر، وبلاد الشام والعراق. لكن يبدو أن الفجوة الاقتصادية بين البلدان العربية تمثل في حد ذاتها عائقا رئيسيا أمام حركة العمل في البلدان منخفضة الدخل، حيث تخشى البلدان الغنية من تحول هذه الحركة إلى هجرة واستقرار يؤثر على كياناتها الاجتماعية والاقتصادية القائمة، بل أخذت الدول العربية الغنية في الآونة الأخيرة في إحلال العمل الوطني والآسيوي محل العمالة العربية على أساس أن العمل الوطني أولى حتى وإن كانت كفاءته منخفضة في البداية وأن العمل الآسيوي ذو تكلفة منخفضة .

بالنسبة للتبعية الاقتصادية للغرب

تختلف علاقة التبعية الاقتصادية عن علاقة الاعتماد المتبادل، حيث تقوم العلاقة الأخيرة بين أطراف تتقارب أو تتساوى ظروف وحاجة كل منهم للآخر، بينما تعني علاقة التبعية أن أحد أطراف التبادل الدولي يكون دائما أكثر حاجة للطرف الآخر،

ولذا يتم التبادل دائما في صالح الطرف الأقوى. والحقيقة أن علاقة التبعية الاقتصادية العربية للغرب بدأت من عهد الاستعمار الذي استثمر في البلدان العربية في الأنشطة الاقتصادية الأولية بغرض توفير المواد الأولية للنشاط الصناعي في البلدان الغربية، كما تكرر النمط نفسه بالنسبة لدول النفط. وهكذا نجد أن مظاهر التبعية الاقتصادية ومساوئها قد ازدادت من خلال تراخي الطلب الخارجي على المنتجات الأولية بسبب التقدم الفني المستمر في البلدان المتقدمة وتوفر البدائل الصناعية، إضافة إلى إمكانية تدوير المخلفات الصناعية.

ثانيا : أسباب تتعلق باتفاقية الوحدة الاقتصادية

أ- الطموح الزائد عن الحد لتحقيق الوحدة الاقتصادية في فترة قصيرة نسبيا وتجاهلها للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول العربية عند إبرام الاتفاقية، خصوصا ما يتعلق منها بحرية انتقال العمال أو رؤوس الأموال مما أدى إلى عدم دخول العديد من الدول العربية فيها.

ب-عدم تفصيل الاتفاقية لمراحل التنفيذ التي تبغي اتباعها وخلوها من النصوص والأحكام الملزمة. وعدم النص على فرض عقوبات على الدول المخالفة مما أفسح المجال للدول الموقعة على الاتفاقية من القيام بالمعاملة بالمثل. وهكذا فإن خلو الاتفاقية من آلية لتنفيذ قرارات المجلس من قبل هذه الدول الأعضاء قد شجع الدول على التهرب من تطبيقها ولم يمنعها من إصدار قوانين و قرارات تعارض أحكام الاتفاقية .

ثالثا: أسباب متعلقة بمجمل العمل العربي المشترك

أ- الاعتماد الكبير للدول العربية على التعريفة الجمركية كمصدر أساسي في إيرادات الدولة والتخوف من نقص الحصيلة الجمركية (على الرغم من أن عوائد تحرير التجارة يمكن أن يكون أكبر بكثير من عوائد الرسوم الجمركية). وأيضا خوف الدول العربية على صناعاتها من المنافسة جعلها تتردد كثيرا في تخفيض التعريفة الجمركية بصورة كبيرة وإن كانت تلك الدول ستضطر عند دخولها منظمة التجارة العالمية الى الالتزام بجدول زمني محدد تتخلص فيه من ضرائبها

الجمركية وفي ظل وجود آلية لمراقبة مدى التزام تلك الدول بتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ب- افتقاد التجربة العربية لعنصر التكافؤ بين المنافع والأعباء في التكامل الاقتصادي وعدم إنشاء صندوق لتعويض الدول العربية المتضررة من نقص إيراداتها خصوصا في مرحلة الانتقال، ولعل ذلك كان من مقومات نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة في حين استخدمت الدول العربية أسلوب المساعدة للدول المتضررة مما جعل المساعدة تعتمد على الأهواء السياسية المتقلبة .

ج- استمرار الطابع البيروقراطي للواردات في الدول العربية من حيث الإجراءات التجارية والجمركية والتي تبدد الكثير من الوقت والجهد والمال وترهق المصدرين والمستوردين وتضعف تدفقات التجارة.

د- تقاعس الدول العربية في تقديم البيانات والمعلومات عن حركة التجارة والنقص الشديد في الخدمات المساعدة مثل النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات التسويقية والتعبئة والتغليف الخ

هـ- ضعف الهياكل الإنتاجية العربية وعدم قدرتها على مد السوق العربية بصادرات تتفوق على مثيلاتها الأجنبية من حيث الجودة والالتزام بالمواصفات والمقاييس التي يتم الاتفاق عليها.

و- غياب الأطر الفعالة والمؤسسات المسئولة عن تشكيل وتنفيذ القواعد والسياسات الملائمة للتأثير في وتنظيم والإشراف على العلاقات الاقتصادية ومحاولات التكامل بين الدول العربية. وأخيرا

ز-غياب التنسيق بين الخطط الاقتصادية العربية ومن ثم عدم الربط بين الجوانب الإنتاجية والجوانب التجارية للتكامل الاقتصادى العربي، كما أن التعاون العربي القائم في شكل اتفاقيات تفضيلية ثنائية على أسس انتقائية بجداول السلع أو مناطق تجارة حرة ثنائية، كل ذلك يعرقل من العمل العربي المشترك على أساس جماعي .

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

نتيجة لتوقف مسيرة السوق العربية المشتركة عام ١٩٨٠ في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية وإحجام بعض الدول العربية عن الانضمام إلي اتفاقية السوق، وامتناع البعض الموقع عن تنفيذ التزاماته تجاهها أو الانسحاب منها، تم توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ١٩٨١ (١٧ دولة). ولكن نتيجة لضعف آليات التنفيذ وانعدام روح الالتزام في تطبيقها وبطء الانضمام إليها جعل تأثيرها على التجارة العربية البينية محدودا .

ونتيجة لما سبق توجه كل من المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية نحو إقامة منطقة تجارة حرة عربية تضم كافة الدول العربية لتحقيق الأهداف التالية:

أ- التوسع في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري.

ب-الربط بين تلك الاتفاقية وبين السوق العربية المشتركة.

وفي عام ١٩٩٦ عقد مؤتمر القمة العربية في القاهرة وكلف القادة المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجلس جامعة الدول العربية بوضع استراتيجيات وتخطيط لعمل اقتصادي واجتماعي متكامل يتيح للأمة العربية الفرصة لخدمة مصالحها الاقتصادية العليا والقدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى من موقع التكافؤ والندية .

ومن هذه الخطوات المقترحة كان إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كمرحلة ضرورية للوصول إلى السوق العربية المشتركة. واستجابة لقرار القمة العربية أصدر المجلس الاقتصادي الاجتماعي قراره عام ١٩٩٧ تضمنه الموافقة على برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسر التبادل التجاري العربي يقام بمقتضاه وفي إطاره منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى خطط اكتمالها على مدى عشر سنوات تبدأ من ١٩٩٨ وتكتمل في كانون الثاني ٢٠٠٧م .

اشتمل البرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة على ما يلي :

- تحرير تدريجي للتجارة البينية العربية عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية بنسبة ١٠ ٪ سنوياً بدءاً من أول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨
- إلغاء القيود الاستيرادية غير التعريفية .
- تبادل المعلومات والبيانات عن التجارة العربية .
- وضع آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء .
- منح الدول الأقل نمواً معاملة تفضيلية .
- التشاور حول الأنشطة التجارية والبحث العلمي والتشريعات وحماية الملكية الفكرية .

انضم للاتفاقية الدول العربية التالية: الأردن، الإمارات العربية، السعودية، سوريا، البحرين، مصر، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، ليبيا، تونس والمغرب. هكذا تضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما يزيد عن ١٩٠ مليون نسمة، وناتج قومي إجمالي ٥٢٢ مليار، ٩٠ ٪ من حجم الصادرات العربية و٩١ ٪ من حجم الواردات العربية ، و ٩٦ ٪ من التجارة العربية البينية للصادرات و٩١ ٪ للواردات . إلا أن بعض الدول المنضمة للاتفاقية قدمت قوائم سلبية لبعض السلع التي تستثنى من التحرير وعادة ما تكون سلعاً هامة في التجارة الدولية ، ويضعف هذا بلا شك الاتفاقية ، لكن تقييم تجربة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يبرز توفر فرص نجاح وصعاب ينبغي معالجتها على النحو التالي:

أولا: الجوانب الايجابية التي توفر فرص نجاح أكبر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أ- توفر الإرادة السياسية العربية نحو إقامتها وإنجاحها.

ب-توفر السند القانوني لإقامتها " اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري للدول العربية الموقعة عام ١٩٨١ .

ت- توفر الإطار المؤسسي الفاعل للإشراف على تنفيذ التزامات الدول الأعضاء.

د- وجود برنامج زمني معقول لإقامة تلك المنطقة مع تطبيق العديد من الدول العربية برامج للإصلاح الاقتصادي والتوجه الى السوق والخصخصة.

هـ- الحتمية التي تفرضها الظروف الدولية على الدول العربية بأن يكون لها تجمع اقتصادي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، الى جانب ضرورة الالتزام بمبادئ منظمة التجارة العالمية مما سيسهل إمكانية الالتزام باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثانيا: الصعاب التي ينبغي مواجهتها من أجل إنجاح اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة :

أ-إصرار العديد من الدول العربية على فرض قيود غير جمركية على كثير من السلع، وعلى حماية النظام الزراعي بصفة خاصة عن طريق الحظر على استيراد المنتجات الزراعية.

ب-التعسف في تطبيق الاشتراطات الخاصة بقواعد المنشأ للسلع والمنتجات العربية .

الخلاصة والتوصيات

إن السوق المشتركة هى أحد أشكال التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول تتسم بحرية تحرك السلع وخدمات عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء دون عوائق جمركية أو قيود استيرادية إضافة إلى وجود التعريفة الجمركية الموحدة التى تفرضها دول السوق على الدول غير الأعضاء . ولعل السوق العربية المشتركة خلال تاريخها لم تتجاوز في حقيقتها مرحلة منطقة التجارة الحرة كما لم يشترك في الاتفاقية سوى سبع دول عربية فقط قبل عام ١٩٨٠ من ما يزيد على ٢٢ دولة عربية .

واجهت السوق العربية صعاباً كبيرة أدت إلى عدم فاعليتها وفشلها في تحقيق أهدافها وتجاوز مرحلة السوق كأحد أشكال التكامل الاقتصادي إلى المراحل المتقدمة؛ الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي ولعل أهم هذه الصعاب ارتبط بالدول الأطراف وبالاتفاقية وبمجمل العمل العربي المشترك .

بعد فشل مجلس الوحدة الاقتصادية في تحقيق وتفعيل اتفاقية السوق العربية المشتركة بسبب أوضاع التجزئة والاختلافات السائدة في العلاقات العربية . ومن ثم

غياب الإرادة السياسية والنيات المخلصة في تحقيق أهداف السوق حيث لم توفر الأدوات والوسائل المؤسسية اللازمة لوضع مبادئ الاتفاق موضع التطبيق من حيث تهيئة الدراسات المطلوبة وإعداد ما ينتهي إليه في صورة صيغ تنفيذية من ناحية وإقامة نظام قانوني لحسم الالتزامات والخلافات التي تنشأ من تضارب المصالح من ناحية أخرى .

ومن عوائق التكامل الاقتصادي العربي طبيعة الهياكل الاقتصادية في الدول العربية التي تقترب من كونها تنافسية أكثر منها تكاملية . وغياب القوى الدافعة الديناميكية لحركة النمو الاقتصادي في تلك الدول والمرتبطة بغياب التقنيات الحديثة التي تساهم في زيادة درجات التكامل إضافة إلى الفجوات الكثيرة في مستويات الدخول بين الدول والخوف من تغيير التركيبة السكانية في تلك الدول مما يهدد بمشاكل اجتماعية بالغة الخطورة وعدم الاستقرار الاجتماعي .

كما أن اتفاقية السوق المشتركة عند توقيعها كانت وما تزال اتفاقية طموحة تتجاوز معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول العربية وهو يعني في الحقيقة أن القائمين على وضع السياسات الاقتصادية التكاملية في الدول العربية يعيشون في عالم الأحلام وليس عالم الواقع ، ويرجع ذلك إلى الفارق الشاسع بن متخذي القرار في الدول العربية والجماهير العريضة وتهميش دور منظمات المجتمع المدني والمعارضة في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمعات .

والآن أمام الدول العربية فرصة تاريخية فريدة ربما لن تتكرر إذا فشلت لا سمح الله لإقامة منطقة التجارة الحرة في طريق دعم التكامل العربي وصولاً إلى السوق المشتركة . إن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك تحتاج إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي ، وإلى الاستخدام الأمثل للقدرات الذاتية والعلمية والتكنولوجية ، ويمكن تحديد أهداف تفعيل العمل العربي الاقتصادي المشترك بالنقاط التالية:

أ - تحرير الإنسان العربي وإطلاق قدراته المبدعة لتشارك في عملية التنمية.

ب - التوظيف الكفء للموارد المادية والثروات الطبيعية العربية فى عملية التنمية.

ج ـ تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين القطاعات الاقتصادية والأقاليم العربية المختلفة من أجل تلبية الحاجيات الأساسية وتحقيق الرفاهية للمجتمعات العربية.

د ـ تحقيق مختلف جوانب الأمن القومي العربي (الفكري ، العسكري ، التكنولوجي والمائي).

هـ ـ زيادة دور وفاعلية الاقتصاد العربي وتحقيق مكانة معقولة في الاقتصاد العالمي

إن تفعيل خطوات التكامل الاقتصادي العربي وإنجاح العمل العربي الاقتصادي المشترك يتطلب ما يلي :

١ـ إعادة بناء الإنسان العربي على ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم الأخلاقية الفاضلة حتى تتفاعل الجماهير العربية وتشترك بما تملكه من موارد وطاقات وعقول في إنجاح العمل العربي المشترك . وطالما اعتمد تفعيل وإنجاح السوق العربية المشتركة على الإنسان العربي فإنه ينبغي أن يكون مقتنعاً بجدواها وفائدتها على مستوى معيشته . إن المشاركة الفعلية للمواطن العربي في اتخاذ القرارات المصيرية الهامة ومنها قرارات التكامل الاقتصادي شرط ضروري لإنجاح أى عمل عربي مشترك . ولكى يتحقق ذلك ينبغي نشر الوعى بين المواطنين العرب بأهمية السوق العربية المشتركة وإيجابيتها وأن تؤمن حرية الإنسان العربي في التشغيل والعمل والاستخدام والفكر وإبداء الرأى وحقه في التملك وممارسة النشاط الاقتصادي وتمنح له كافة الضمانات ضد أية معوقات في أى بقعة من الوطن العربي الكبير .

٢ـ ضرورة وضع استراتيجية عربية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى من قبل الدول العربية تأخذ في الحسبان المصلحة القومية والخصوصيات القطرية تجعل هدفها وغايتها ووعائها ووسيلتها المواطن العربي ، استراتيجية تأخذ الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة في حسابها وتتفاعل معها ، وفي هذه الاستراتيجية أيضاً ينبغي التأكيد على أن التكامل الاقتصادي العربي أصبح خياراً استراتيجياً للأمة العربية لمواجهة تحديات المستقبل ولتصوغ علاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى على

أساس التكافؤ والندية بدلاً من التبعية والضعف ، وما يمثلانه من مخاطر اقتصادية وسياسية على مستقبلها .

في هذه الاستراتيجية:

أ - ينبغي الالتزام بالقيم الدينية التي تؤكد على التعاون والتكامل والوقوف صفاً واحداً في مواجهة المخاطر التي تواجهها الأمة العربية ولعل المخاطر الاقتصادية التي تواجهها الآن في ظل العولمة الاقتصادية لا تقل عن المخاطر الأخرى. إن تلك القيم التي جمعت العرب حولها وجعلت لهم دولة وحضارة عظمى قادت العالم سبعة قرون بعد أن كانوا قبائل شتى لا تكترث لهم الأمم وهي الكفيلة بإحياء قومية العرب ووضع مسيرة التكامل الاقتصادي بينهم على الطريق الصحيح .

ب - ينبغي الاهتمام بقضية التعليم وتوفير الفرص التعليمية الحقيقية، خصوصا في مجالات التقنيات الحديثة ونظم المعلومات والحاسبات الآلية وغيرها من فروع الدراسات العلمية المتطورة، مما يسمح بتطوير العلوم وبالقيام بالأبحاث العلمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح باستغلال الموارد المتاحة البشرية والمادية والطبيعية في الوطن العربي الاستغلال الأمثل وتوجيهها نحو التكامل الاقتصادي الناجح.

ج- ينبغي تحييد عملية التكامل الاقتصادي العربي في كل مجالاته وعلى مختلف مستوياته عن الخلافات السياسية مع التأكيد على أهمية الدعم السياسي للتكامل الاقتصادي ليس فقط لرفع مستواه إلى الأمام وإنما لتوفير روح الالتزام لخطواته وقراراته لدى المستويات التنفيذية بما يتضمن ذلك من الدعوة لإزالة كافة المعوقات التشريعية والإدارية والإجرائية التي تضعف من أثر خطوات التكامل الأخرى كالإعفاءات الجمركية مثلا

د- ينبغي وضع الأولوية في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك لتنمية الاستثمارات ودفع العمل الإنتاجي المشترك أكثر مما يكمن في إزالة حواجز التبادل التجاري القائمة، أى إعادة رسم خريطة الاقتصاد العربي وصولا إلى مخطط جديد للتخصص

وتقسيم العمل بين الأقطار العربية. وفي هذا المجال فان المشروعات العربية المشتركة تشكل مدخلاعمليا يتميز بتواضع أهدافها ومرونة تنفيذها ومرحلية تحقيقها لاندماج اقتصادي عضوي تدريجي يمكن ان يعمل له وبصورة مطردة وفي آن واحد لخدمة أهداف التنمية القطرية وأهداف التكامل العربي. وفي هذا المجال فإن قطاع الصناعة هو القطاع الأكثر قابلية لاستقبال التقنية الحديثة واستخدامها وتوظيفها في عمليات إنتاجية تسمح بانتقالها من مجال الإنتاج إلى مجال المعرفة والبحث والتطوير، وهو المجال الأكثر استعدادا في خلق التشابك الاقتصادي بين القطاعات الإنتاجية في الأقطار العربية نتيجة للآثار الأمامية والخلفية التي يمكن أن تحدثه مشاريعه في خلق قاعدة مشتركة للتنمية الاقتصادية الشاملة والمتكاملة النظرية والقومية .

هـ- ينبغي أن يسهم القطاع الخاص العربي ، في ظل التغيرات العربية والدولية المعاصرة، بدورً فاعلً في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، خصوصا في مجالات تطوير شبكات الاتصالات والمواصلات والتقنيات الحديثة في الصناعة والزراعة وفي قضايا البيئة والتنمية البشرية وغيرها، وأن تدعم الحكومات العربية هذا التوجه وأن يؤمن الجميع بأهمية دور القطاع الخاص المحتمل كبوابة التكامل الاقتصادي العربي .

خلاصة القول إن المشروع العربي للتكامل الاقتصادي والذي تمثل فيه السوق العربية المشتركة حده الأدنى ، يمكن أن يحقق العزة والكرامة والتنمية الاقتصادية للأمة العربية ، وخصوصاً مع تزايد وعى الجماهير والمسؤولين العرب حول مزايا التكامل الاقتصادي ومع غياب الثنائية الأيديولوجية (الرأسمالية والاشتراكية) التي سيطرت زمناً طويلاً على الفكر العربي ، وفي ظل الضرورات والمستجدات العالمية (المنظمات الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية إضافة إلى الشركات الدولية العملاقة) . فقط يحتاج المشروع الإقتصادي العربي للتكامل لكى ينجح إلى احترام حقوق وكرامة الإنسان العربي في أقطاره ، وتحقيق الديمقراطية الحقيقية وتوجيه حقيقي للإرادة السياسية نحو التكامل الاقتصادي ، وأخيراً إلى تطوير نظم وتقنيات التعليم والبحث العلمي في معاهده وجامعاته ، والله ولي التوفيق .

ملحق (١)
الديموقراطية والإصلاح الاقتصادي العربي

- يعتبر نخبة من المفكرين السياسيين وعلماء الاجتماع أن قضية الإصلاح هى قضية أمن قومي عربي ، وأنه يعني البحث عن الحكم الراشد الذي يستند إلى الشفافية والمساءلة ، وقد أكد ذلك مؤتمر قضايا الإصلاح العربي : الرؤية والتنفيذ " في مكتبة الإسكندرية هذا العام ، وقد انتهت المناقشات إلى ضرورة الإعلان عن أن الإصلاح أمر ضروري وعاجل، ينبع من داخل مجتمعاتنا ذاتها، ويستجيب إلى تطلعات أبنائها في بلورة مشروع شامل للإصلاح، يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن أول خطوات الإصلاح السياسي هى بناء نظم ديموقراطية حقيقية، وهى تلك النظم التي تكون الحرية فيها هى القيمة العظمى الأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية، التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأى للجميع، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة، على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية. وتقتضي الديمقراطية الحقيقية أيضا كفالة حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها، وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية. والاعتماد على الانتخابات الحرة ، مركزيا ولا مركزيا، وبشكل دوري، لضمان تداول السلطة وحكم الشعب، وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقاتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم الإنساني في جميع مجالاته، ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة مما يعني القضاء على الفساد، في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية.

ويتطلب تحقيق الديموقراطية الحقيقية إصلاحات دستورية وتشريعية حتى تتوافق مواد الدستور مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وحتى تزال الفجوة بين نصوص

الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديموقراطي، وذلك بما يضمن :

أ- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا صريحا.

ب- تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا، طبقا لظروف كل بلد، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص وليست نوايا حسنة.

ج- إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية، وتضمن عدم احتكار السلطة، وتضع سقفا زمنيا لتولى الحكم.

د-إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأى في كل الأقطار العربية، وإطلاق سراح سجناء الرأى الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أو تصدر ضدهم أحكام قضائية .

ويرى أحد المفكرين العرب أن الديمقراطية بمعنى الحكم الصالح الرشيد أصبحت شرطاً أصيلاً وضرورياً من شروط التنمية ، غير أن تحقيق ذلك يتطلب حل مشكلة الفقر ؛ أهم معوقات الديمقراطية في العالم العربي حيث يعيش أكثر من ٨٠ ٪ من أفراد المجتمع العربي على أقل من دولارين في اليوم ، وهو خط الفقر وفقاً لتعريف الأمم المتحدة ، ويرى أن مشكلة الفقر ، على أهميتها لا يمكن أن تتخذ ذريعة لتعطيل تطبيق قواعد الحكم الصالح والشفاف ومبادئ الديموقراطية ، بل إن التزام الحكومات العربية بهذه القواعد سيساعد في توسيع رقعة التنمية وتوفير المجال أمام بروز مبادرات مبدعة وخلاقة .

وتشير الدراسات التي حاولت الكشف عن علاقة الديموقراطية بالنمو إلى النتائج التالية:

١. أوضحت دراسة جيان جوانج شن Jian-Guang Shen أن الأداء الاقتصادي لـ٤٠ دولة تحولت إلى الديمقراطية على مدى الأربعين سنة الأخيرة - عن طريق تقييم الأداء قبل وبعد التحول الديموقراطي - أن التحسن في الأداء والنمو الاقتصادي يتبع عادة التحول إلى الديموقراطية ، وأن النمو الاقتصادي يصبح أكثر استقراراً في ظل النظم الديموقراطية عن النظم السلطوية Authoritarian

٢- أوضحت دراسة ديهان جاكوب وسيرمن كليمنس Jakob de Haan and Clemens Siermann والتي استخدمت بيانات مقطعية أن القصور في الحقوق المدنية والسياسية يرتبط عكسياً مع النمو الاقتصادي .

٣- تشير دراسة أمارتيا صن وعنوانها " التنمية حرية " أن الحرية أمر أساسي لعملية التنمية الاقتصادية ، وأن الديموقراطية باعتبارها مصدراً رئيسياً للفرصة الاجتماعية تحتاج سبلاً لتفعيلها وتوظيف ما فيها من إمكانات لصالح العالم العربي

٤- يقترح روبرت بارو Robert Barro في كتابه " محددات النمو الاقتصادي " أن الدكتاتور ليس من الضروري أن يكون من أنصار التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني ، بل قد يشجع ويحفز الأنشطة المرتبطة بالسوق إلا أن الدكتاتورية ، في الحقيقة ، شكل من أشكال الاستثمارات التي تتسم بدرجة عالية جداً من المخاطرة ، والتي تنجم عن تغيير الحاكم المفاجئ لسياسته الاقتصادية تجاه السوق . ويرى بارو أن الديموقراطية المفروضة من الخارج لا تعيش طويلاً مقارنة بتلك التي تنتج من داخل المجتمع ، ويمكن أن يتحقق ذلك فقط بعد أن يصل مستوى التعليم ودخل الطبقة المتوسطة نسبة دنيا من السكان ، ويقترح أيضاً أن إنشاء المؤسسات الديموقراطية سيعجل من النمو الاقتصادي في المراحل الأولى من الديموقراطية عن المراحل التالية حيث يزداد الطلب ، مع تقدم الديموقراطية ، على برامج الرفاهة الاجتماعية .

٥- يقترح جون سوليفان John Sullivan في مقالته " الديموقراطية والنمو الاقتصادي العالمي " أن بناء وتطوير القيم والمؤسسات الديموقراطية في مختلف دول العالم النامي يمارس دوراً أكثر أهمية لأن الإنفاق العسكري في هذه الدول يوجه لضبط السكان المحليين وليس مواجهة العدوان الخارجي ، وفي هذا المجال تخفض الديموقراطية الإنفاق العسكري المبالغ فيه ، ويحرر بذلك رأس المال النادر لأغراض الاستثمار الإنتاجي

٦- في دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي واستمرار يته والنمو الاقتصادي يقترح جان بترسون Pettersson Jan أنه مع استمرارية أطول للنظام السياسي فإن

النظم الديموقراطية تكون أكثر نجاحاً نسبياً من النظم الأوتوقراطية ، وتنشأ هذه النتيجة من الاستمرارية الأطول نسبياً للسياسة الاقتصادية وليست من السياسة ذاتها . ومن ناحية أخرى يسهل نسبياً للنظم الديموقراطية الحصول على المساعدات الخارجية من الدول المانحة .

٧ـ في دراسة " تحليل دور العوامل المرفقية في النمو الاقتصادي في أفريقيا " استخدم سيليفيان بوكو Sylvan Boko عينة من ٢٧ دولة أفريقية وبيانات زمنية مقطعية Panel data وطريقة المربعات الصغرى المعممة، وتوصل إلى أن دعم الحرية الاقتصادية والحقوق السياسية والحريات المدنية يكون مفيداً للنمو الاقتصادي ، كما أن الحرية السياسية المتزايدة في ظل وجود الحرية الاقتصادية تدعم النمو الاقتصادي .

٨ـ يقترح جان فدرومك Jan Fedrumic في دراسته حول العلاقات المتبادلة بين التحرير الاقتصادي والتحول الديموقراطي للدول الشيوعية النتائج التالية :

أ ـ للتحرير الاقتصادي تأثير موجب قوي على النمو أثناء مرحلة التحول .

ب ـ تسهل الديموقراطية التحرير الاقتصادي.

ج ـ وبسبب تأثير الديموقراطية الموجب على التحرير الاقتصادي ، للديموقراطية تأثير موجب على النمو .

د ـ الأداء الاقتصادي أحد العوامل المهمة لنتائج الانتخابات ، وخصوصاً في دعم الإصلاحات .

ويقترح أحد الباحثين العرب آلية محددة لتحقيق الإصلاح في المجتمع العربي بجوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها في شكل مجموعة من الشروط الضرورية للإصلاح، تتمثل فيما يلي:

١ـ إحلال معيار الكفاءة محل معيار الولاء، سواء أكان ولاء القرابة العائلية والعشائرية أو المحسوبية أو ولاء شبكات المصالح الخاصة المتغلغلة في الدول أو ولاء الانتماءات الحزبية الضيقة والحاكمة. ولأنه تسود في مجتمعاتنا العربية

جميعا قاعدة الولاء في ميادين النشاط العام بأجمعه ,الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والإداري وفي المؤسسات والجمعيات السياسية والمدنية والأهلية، تهرب الكفاءات وتختفي الأطر الصالحة، وتظهر الأطر السيئة (تلك التي تستبدل العمل والجهد الجدي بالتزلف والتملق والمماألأة والنفاق) وفي ظل هذه البيئة تطرد العملة الفاسدة العملة السليمة في الدولة والمجتمع على حد سواء.

٢- إحلال سلطة القانون محل سلطة أجهزة الأمن في تنظيم الدولة والحياة السياسية والمدنية. والحقيقة أن الضبط الأمني للمجتمع لا يعني شيئا آخر سوى التشريع لأجهزة الأمن بتجاوز حقوق الإنسان العربي (وخصوصا في ظل وجود القوانين الاستثنائية) . والحقيقة التي ينبغي أن يدركها الجميع هى أنه لا يمكن تحقيق الإصلاح في أى مجال مع استمرار الضبط الأمني اللا قانوني واللا سياسي للمجتمع، فهو لا يقطع الطريق على كل مبادرة مستقلة عند الأفراد فقط وإنما يقتل إرادتهم أو حتى رغبتهم في التقدم أو العمل أو الإنجاز. إن ما يرمي إليه الضبط الأمني للمجتمع هو إخماد روح النشاط كله عند الفرد لإخماد روحه السياسية وضميره الحر وشعوره بالكرامة، أى كل ما يجعل منه إنسانا مبادرا وفاعلا ومتطلعا للإجادة والإبداع، إنه في الواقع تضحية بالمواطنين والمجتمعات لضمان الاستقرار والاستمرار للنظم القائمة .

٣- تفعيل مبدأ المسؤولية الذي يعني الإحساس بالواجب والعمل بما يقتضيه هذا الواجب في ما يتعلق بالشؤون العمومية من أشكال المحاسبة والمساءلة والالتزام بالمعايير الموضوعية والأخلاقية. إن انعدام المسؤولية المقابلة للسلطة تجعل الكثيرين من المسؤولين العرب وعلى كافة المستويات يتشبثون بمناصبهم ويعملون المستحيل للبقاء فيها واستثمارها عن طريق التمتع بالموارد العمومية واستباحتها كما لو كانت ملكية خاصة. وفي ظل هذه البيئة لا يرتبط المنصب بواجبات وإنما يهدف إلى تأمين فوائد ومنافع وامتيازات وحقوق، وتصبح السلطة، في هذه الحال، لا علاقة لها بالمسؤولية، وإنما تعني التسيد والامتياز والسلطان .

ملحق (٢)

السكان والموارد والنمو الاقتصادي فى الدول العربية

الدولة	السكان با لف	نمو	ن ق ج / نسمة ١٩٦٠ -٩٦ (١)	معدل النمو السنوي (٢)	قاعدة الموارد الاقتصادية
الجزائر	٢٨٧٣٤	٢،٣	١٥٢٠	-١،٩	بترول-غاز-بشرية -زراعية
البحرين	٥٩٩	٢،٣	١٣٩٧٠	٣،٨	بترول
مصر	٥٩٢٧٢	٢،٠	١٠٨٠	٢،٢	بشرية-سياحية-زراعية-صناعية
العراق	٢١٣٦٦	٢،٨	غ م (٣)	غ م	بترول-زراعية-بشرية
ا ردن	٤٣١٢	٥،١	١٦٥٠	٤،٠	بشرية-سياحية
الكويت	١٥٩٠	-٤،٨	غ م	غ م	بترول -تمويلية ·
لبنان	٤٠٩٧	١،٩	٢٩٧٠	٥،٤	بشرية-سياحية-زراعية
ليبيا	٥١٧٦	٢،٥	غ م	غ م	بترول
موريتانيا	٢٣٣٢	٢،٥	٤٧٠	١،٧	بشرية
المغرب	٢٧٠٢٠	١،٩	١٢٩٠	٠،٢	بشرية
عمان	٢١٧٣	٥،٠	٨٦٨٠	-٠،٣	بترول
قطر	٦٥٨	٣،٤	١٦٣٣٠	-٥،١	بترول
السعودية	١٩٤٠٩	٢،١	٩٧٠٠	-٣،١	بترول-بتروكيماويات
الصومال	٩٨٠٥	٢،١	غ م	غ م	بشرية ، زراعية ، حيوانية
السودان	٢٧٢٧٢	٢،١	غ م	غ م	زراعية-بشرية-بترول
سوريا	١٤٥٨٢	٣،٠	١١٦٠	٤،٣	بشرية-سياحية
تونس	٩١٣٢	١،٩	١٩٣٠	١،٣	بشرية-زراعية-سياحية
الإمارات	٢٥٣٢	٥،٣	١٧٠٠٠	-٤،٨	بترول
فلسطين	٢٢٧٩	٥،٥	غ م	غ م	بشرية-سياحية
اليمن	١٥٧٧٩	٤،٧	٣٨٠	٢،٢	بشرية

المصدر : تكوين الباحث اعتماداً على

http:\www.cia.gov\cia\publications\factbook\

١) بالدولار الأمريكي (٢) معدل النمو السنوي في الناتج القومي لكل نسمة ٩٠-٩٦ (٣)غ م : غير متاح .

ملحق (٣)
أهمية قطاع النفط في الدول العربية

الدولة	% من الناتج المحلي الإجمالي	% من الإيرادات الحكومية	% من قيمة الصادرات	من الاحتياطي العالمي
الجزائر البترول الغاز الطبيعي	٣٠	٦٠	٩٥ ثاني أكبر مصدر	أكبر رابع عشر أكبر خامس
البحرين	٣٠		٦٠	
الكويت	٥٠	٦٠	٨٠	(٩٨ بليون برميل) ١٠ %
ليبيا	٢٥		١٠٠	
قطر	٥٥	٧٠	٨٥	
المملكة العربية السعودية	٤٥	٧٥	٩٠	٢٦ % وأكبر احتياطي
الإمارات العربية المتحدة	٣٣			يكفي ١٠٠ سنة

المصدر: تكوين الباحث اعتمادا على

http://www.cia.gov/cia/publications /factbook/

١) أما بالنسبة للاقتصاديات العربية غير النفطية فيتوفر بتونس اقتصاد متنوع يشتمل على قطاعات زراعية، تعدينية، طاقة، سياحة، وتصنيع. وفي الصومال تسهم الزراعة وتربية الحيوان بتحقيق ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٦٥٪ من حصيلة الصادرات، تشتمل على حيوانات حية، أسماك، فحم، وموز. أما في مصر فإن أهم مصادر الدخل هى السياحة ورسوم العبور من قناة السويس وصادرات الغاز الطبيعي. وفي لبنان تعد الخدمات المصرفية المتميزة وتحويلات اللبنانيين من الخارج وتصدير المنتجات الزراعية أهم مصادر الدخل، وأخيرا تستوعب الزراعة السودانية ٨٠ ٪ من القوى العاملة وتحقق ٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما يوجد به بعض البترول .

الهوامش والمراجع

يتم الاتفاق عادة على أن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاج السلع العربية في الدولة الطرف عن ٤٠٪ من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها.

للتعرف على الإمكانات الاقتصادية لدول العالم العربي يرجى النظر إلى الملحقين (٢) و(٣) في نهاية هذه الدراسة.

جامعة الدول العربية منظمة إقليمية تضم ٢٢ دولة عربية، مقرها الدائم مدينة القاهرة، وقد صدقت على ميثاقها سبع دول مؤسسة للجامعة في ٢٢ مارس ١٩٤٥، وهدفها توثيق الصلات بين الدول المشتركة، وتنسيق خططها السياسية، والتعاون في مختلف المجالات. يتألف مجلس الجامعة من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة - صوت واحد لكل دولة - ومهمته العمل على تحقيق أغراض الجامعة. ومن المجالس المتخصصة التي أنشأتها الجامعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأنشىء بناء على المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، ويهدف إلي رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي. كما تأسس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧ وباشر العمل عام ١٩٦٤، ومقره القاهرة ويهدف إلى تحقيق وحدة اقتصادية تضمن للدول الأعضاء حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية تبادل البضائع وحرية النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت .

تم الاتفاق على تخفيض قدره ٤٠٪ من الضرائب الجمركية في يناير عام ٢٠٠٠ و٣٠٪ في كل من يناير ٢٠٠١ وفي يناير ٢٠٠٢ .

فقد تحفظت سوريا والأردن على هذا القرار ورأتا الاكتفاء بتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وطلبت كل من اليمن وموريتانيا تأجيل تنفيذ التزاماتها خمس سنوات، أما العراق فقد كان لا يزال تحت الحصار الاقتصادي، بينما وافقت مصر على تطبيق القرار، وألغت ليبيا الضرائب الجمركية على وارداتها دفعة واحدة .

حجازي، المرسى السيد ، منظمة التجارة العالمية، عرض تاريخي تحليلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠١ .

- زكي، رمزي؛ الاعتماد على الذات، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي والنمو، الكويت، ١٩٨٧ .

- حماد ، مجدي ؛ جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل ، الطبعة الأولى ، المجلس الوطني للثقافة-الكويت ٢٠٠٤

- للتعرف على طبيعة العلاقة بين الديموقراطية والنمو الاقتصادي يرجى النظر إلى الملحق (١) من هذه الدراسة والذي يعالج موضوع الديموقراطية والإصلاح الاقتصادي العربي .

- الديموقراطية هى دولة القانون الذي يسري على الجميع دون استثناء أو تمييز , وهى التي تضع المسئول مهما علا مركزه في موضع خوف من المساءلة والمحاسبة , شأنه شأن أى مواطن، وهذا الخوف - بالمعنى الدارج في الدول الديموقراطية ، هو الذي يجعل المسئول، يخشى في إطار تداول السلطة، من أن يفقد منصبه، إذا أخطأ أو تقاعس أو أهمل، ومن ثم يكون يقظا للالتزام بواجبه في الرقي إلى أعلى مستوى ممكن . ولذا فإن الديموقراطية هى الطريق الوحيد في هذا العصر إلى التنمية والتقدم الاقتصادي، وحل مشكلات المواطن، وأولها البطالة، وتحقيق قفزات حقيقية في مجالات الاقتصاد، والإنتاج، والتعليم، والابتكارات العلمية. والحقيقة أن غياب الديمقراطية في عالمنا العربي تعني غياب نظام الإدارة السليمة، ومصدر مهم للفرصة الاجتماعية، وتعني أيضا نقصا في استيعاب العالم العربي لطبيعة التحولات الدولية والإقليمية من حوله، ولحجم الأخطار الزاحفة عليه. وليس أدل علي غياب الديمقراطية، مما جاء في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية، من أنه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات، وأنه بالنسبة للتعبير عن الرأى والمساءلة، فقد جاءت المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم. انظر عاطف الغمري، هل من استراتيجية للعمل العربي؟ - قضايا وآراء- الأهرام -٩ يونيو ٢٠٠٤ .

من هذه المشروعات مشروع الشرق أوسطية الذي طرحته إسرائيل والمدعوم أمريكيا، ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي تسعى أوروبا من خلاله إلى الامتداد جنوباً.

يقوم المشروع الشرق أوسطى على تأسيس تجمع إقليمي شرق أوسطي اقتصادي، يعمل على دمج الجوار العربي إضافة لإسرائيل من خلال إقامة علاقات اقتصادية متشابكة بين هذه الدول، متجاوزة الدول العربية والسمات المشتركة فيما بينها، وتتعامل مع الدول العربية بصفتها دولاً متفرقة. إن هذه النظرة تخدم النظرة الإسرائيلية إلى المشروع، والتي تسعى إلى دمج إسرائيل في المنطقة كلاعب مركزي، محوري، تعبر من خلاله المساعدات والأموال والمشاريع. لذلك لا تعترف إسرائيل بوجود اقتصاد عربي جماعي، وهو ما يسهل عليها أن تضمن دوراً مركزياً في هذا التجمع الإقليمي. أما المشروع الثاني فهو المشروع المتوسطي الذي يقوم على الشراكة الأوروبية- المتوسطية ,والذي يسعى من خلاله الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء منطقة حرة بين الدول المتوسطية بحلول عام ٢٠١٠ حسب إعلان مؤتمر برشلونة، وينطلق المشروع المتوسطي من مجموعة من الترتيبات للوصول إلى أهداف مؤتمر برشلونة، وتتطلب مجموعة من إجراءات التصحيح الهيكلي حتى تتلاءم دول الجنوب المتوسطي مع طبيعة الاقتصاديات الشمالية، وهو ما يؤدي إلى تكلفة اجتماعية عالية، على دول الجنوب أن تدفعها. في الوقت الذي يسعى المشروع الشرق أوسطي إلى دمج دول إقليمية غير عربية عبر مجموعة من الترتيبات التي تتعامل مع الدول العربية متفرقة. وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير مشروعها ليصبح الشرق الأوسط الكبير وأدخلت به مشروعها للإصلاح السياسي. كل هذه المشاريع لابتلاع ثروات العرب ومقدراتهم تضع أمام الدول العربية مهمة لا تقبل التأجيل، هى العمل على إيجاد صيغة عربية من التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، حتى لا تجد نفسها مرتبطة بآليات تجعل إنجاز التعاون الاقتصادي أكثر صعوبة أن لم يصبح مستحيلا .

تندرج أهمية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في توفيرها بيئة اقتصادية مشجعة لتنمية العلاقات بين الدول العربية تجارياً واستثمارياً، ونتيجة لاعتبارها مشروعاً محورياً يستهدف توحيد الأسواق العربية وتشجيع الاستثمار على أساس السوق الموحدة. فمن شأن إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية توسيع الأسواق أمام المنتجات العربية مما يسمح بالاستفادة من وفورات الحجم ورفع مستويات الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلي، بما يعزز تطلعات التصدير داخل الأسواق العربية وخارجها. وستعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب،

فتشجع على زيادة تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء، وتجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج وتستقطب مشاريع نقل التكنولوجيا، مما يشكل مساهمة كبيرة في عملية النمو والتنمية في جميع الدول العربية. هى الأردن ومصر ولبنان وسوريا والمغرب وتونس وقدمت طلبات للسلع تريد استثناءها من تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة، وهو نفس الأسلوب الذي اتبعته الدول العربية في الماضي عند إبرام اتفاقية السوق العربية المشتركة أو الذي تتبعه في حالة الاتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة فيما بينها على المستوى الثنائي .

أبلغت سبع دول عربية هي: الإمارات، السعودية، سوريا، سلطنة عمان، الكويت، مصر وقطر المنافذ الجمركية بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ٢٠٪ في مطلع عام ٢٠٠٤ وإلغاء نسبة ٢٠٪ المتبقية في ٢٠٠٥/١/١ لتصبح بعد هذا التاريخ جميع السلع العربية معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. ومع استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ٢٠٠٥ تكون الدول العربية قد أنجزت خطواتها الأولى نحو التكامل الاقتصادي العربي من خلال تحرير التجارة .

يشمل القطاع الخاص في الوطن العربي بالمعنى الواسع جمعيات واتحادات رجال الأعمال في جميع الدول العربية، واتحادات الصناعات، وما يندرج تحتها من اتحادات نوعية، واتحادات المصدرين والمستوردين، والغرف التجارية، والنقابات المهنية، والأفراد كأصحاب أنشطة اقتصادية والعمال الذين يتحركون بين الدول العربية.

ما يزال القطاع الخاص العربي يواجه العديد من المعوقات التي تحول دون قيامه بالدور المتوقع منه في توثيق أواصر التكامل الاقتصادي العربي، كما فعل القطاع الخاص في التجربة الأوروبية، ومن أهم هذه المعوقات: أ- اعتماد الاقتصادات العربية على صادرات البترول الخام ومشتقاته وبعض المواد الأولية، وهى قطاعات تخضع لسيطرة الحكومات العربية بطريقة أو بأخرى، ب - الإجراءات البيروقراطية المعقدة التى تحكم مجالات التجارة والاستثمارات في الدول العربية، وضعف التنسيق العربي في هذا المجال، ج - وجود العديد من القصور والمعوقات في مجال البنية الأساسية اللازمة لدعم التجارة والاستثمارات العربية البينية من جانب القطاع الخاص، وخاصة

في مجال النقل والمواصلات، د ـ تجاهل معظم الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية ثنائية أو جماعية لدور القطاع الخاص في تنفيذ هذه الاتفاقيات، هـ ـ استمرار العلاقات الاقتصادية العربية رهينة للعلاقات السياسية بين الحكومات، وهو ما يمثل قدرا كبيرا من المخاطرة أمام القطاع الخاص العربي وأمام رؤوس الأموال الخاصة .

مكتبة الإسكندرية، وآخرون؛ وثيقة الإسكندرية عن قضايا الإصلاح في الوطن العربي، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ١٢ - ١٤ -مارس -٢٠٠٤ .

ـ الأمير الحسن بن طلال رئيس منتدى الفكر العربي في كلمة ألقاها يوم الجمعة ٢-٧-٢٠٠٤ ضد توريث الحكم، في حفل افتتاح معهد ابن رشد المتخصص في دراسات الأديان بمدينة روتردام الهولندية. إسلام أون لاين.نت/

Jian-Guang Shen, Democracy and growth: An alternative empirical approach http:// econwpawustl.edu:80/eps/dev/papers

Jian-Guang Shen, Democracy and growth: An alternative empirical approach http:// econwpawustl.edu:80/eps/dev/papers

De Haan, Jakob and Siermann, Clemens L J, New Evidence on the Relationship between Democracy and Economic Growth, Public Choice, January, 1996.

De Haan, Jakob and Siermann, Clemens L J, New Evidence on the Relationship between Democracy and Economic Growth, Public Choice, January, 1996.

أمارتيا صن؛ التنمية حرية، ترجمة: شوقي جلال، الطبعة الأولى، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت عام ,٢٠٠٤

Barro, Robert J., Determent of Economic Growth: A Cross-CountryEmpirical Study, Cambridge, Mass.: The MIT Press,1997

Barro, Robert J., Determent of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study, Cambridge, Mass.: The MIT Press,1997

Sullivan, John D., Democracy and Global Economic, Growth, The Washington Quarterly, Volume 15; 2, Spring 1992

Sullivan, John D., Democracy and Global Economic, Growth, The Washington Quarterly, Volume 15; 2, Spring 1992

Pettersson, Jan; Democracy, Regime Stability, and Growth Department of Economics, Stockholm University, 2003 http:// www.ne.su.se/eindex.html

Petterson, Jan; Democracy, Regime Stability, and Growth Department of Economics,

Stockholm University, 2003 http:// www.ne.su.se/eindex.html

Boko, Sylvan H.; Economic Freedom, Democracy, and Economic Growth in Africa

Boko, Sylvan H.; Economic Freedom, Democracy, and Economic Growth in Africa

Fidrmuc, Jan, Economic Reform, Democracy and Growth During Post-Communist Transition, William Davidson Institute Working Papers Series No. 372
Fidrmuc, Jan, Economic Reform, Democracy and Growth During Post-Communist Transition, William Davidson Institute Working Papers Series No. 372

- برهان غليون أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة السوربون بباريس، جريدة الحياة اللبنانية في عددها الصادر في ٢-٦-٢٠٠٤

يرى برهان غليون أنه ليس من المهم أن يسبق الإصلاح الاقتصادي الإصلاح السياسي، أو أن يحدث العكس، ولا إن يشمل الإصلاح السياسي -وما يعنيه من تكريس التعددية والمشاركة الفعلية في القرارات السياسية- جميع الأفراد دفعة واحدة أو كان تدريجيا وبطيئا، انظر المرجع السابق .

هذه القوانين التي يطلق عليها استثنائية، وهى في الحقيقة، قوانين غير استثنائية، لأنها تطبق بصورة دائمة، تشتمل على حق أجهزة الأمن في استدعاء أى شخص، في أى وقت، ولأى سبب، من دون تهمة أو مذكرة قضائية لتخويفه أو تهديده أو سجنه أو حتى إخفائه، من دون أن يكون في مقدرة ذلك الشخص أن يتردد أو يتلكأ أو يتأخر أو يرفض أو يعترض على ذلك .

ولعل هذا هو السبب في ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية أو ما يطلق عليها قوانين الطوارىء، لأنه في الحقيقة لا يمكن تأسيس نظام ديمقراطي نيابي في ظل وجود مثل هذه القوانين، والحقيقة أن ما تحتاجه النظم العربية ليس إلغاء القوانين الاستثنائية فحسب بل إعادة هيكلة النظام القانوني كله في ضوء فلسفة قانونية جديدة تبني على منظومة حقوق الإنسان، وصدق الله العظيم " ولقد كرمنا بني آدم ..." ، ولا شك أن حفظ كرامة الإنسان العربي يسهم في توفير الأجواء الملائمة للعمل والإنتاج، وعودة الأدمغة ورؤوس الأموال المهاجرة، ومن ثم التعجيل بالتنمية الاقتصادية .